العرب
الخميس 2020/01/30
السنة 42 العدد 11602

النفط الصخري يفقد قوة الدفع لضيق هامش الأرباح

هواجس البيئة قلصت استثمارات القطاع

يقترب خبراء الطاقة من حالة إجماع غير مسبوقة على أن أحلام ثورة النفط الصخري بدأت بالتبخر، وأنها بدأت تفقد قوة الدفع الكبيرة، التي مكنتها من تحقيق قفزات قياسية طيلة سنوات، في ظل عزوف المستثمرين بسبب هوامش الأرباح، حتى في حال ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة، إضافة إلى الهواجس البيئية التي تضغط على الشركات المنتجة.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن- تزايدت المؤشرات على أن فقاعة النفط والغاز الصخري تتجه للانفجار بعد تراكم البيانات، التي تؤكد هشاشة القوات التي استندت إليها طوال العقد الماضي.

وتشير أحدث البيانات إلى ترجيح تباطؤ نمو إنتاج النفط الأميركي بشكل كبير خلال العام الحالي في أفضل الأحوال. بل إنها لا تستبعد توقف النمو واستقرار الإنتاج عند مستوياته الحالية قبل أن يبدأ في الانخفاض في السنوات المقبلة.

ويعد ذلك التحول انقلابا صارخا في مسار صناعة النفط الصخري في أكبر منتج للخام في العالم، والتي شهدت نموا جامحا في السنوات الماضية.

ويتوقع معظم المحللين اليوم أن تؤدي تخفيضات في الإنفاق وتراجعات في مستويات الإنتاج في حقول النفط الصخري إلى انحسار معدلات نمو إنتاج الولايات المتحدة من الوتيرة السريعة في العام الماضي، والتي دفعت الإنتاج المحلي إلى تجاوز مستوى 13 مليون برميل يوميا.

> نمو جامح استمر 10 سنوات لكنه لم يترجم إلى عائدات وأدى إلى توقف تدفق الاستثمارات إلى صناعة النفط الصخري

وتشير توقعات بعض الخبراء إلى أن نمو الإنتاج خلال العام الحالي سوف يتباطأ وربما لا يرتفع بأكثر من 100 ألف برميل يوميا فقط.

وكانت ثورة إنتاج النفط الصخري على مدار السنوات العشر الماضية، قد نقلت الولايات المتحدة من أكبر مستورد للنفط إلى أكبر منتج للخام في العالم، لتتحول بذلك إلى قوة مؤثرة في صادرات الطاقة.

لكن البيانات المتراكمة بدأت تظهر حجم المصاعب المالية التي واجهتها، وأن الأرقام لا تدعم الصورة الحماسية البراقة لتلك الصناعة، والتي لم تترجَم حتى الآن إلى زيادة في أسعار أسهم الشركات المنتجة.

وتؤكد الحقيقة الصادمة أن أسهم قطاع الطاقة الأميركي على المؤشر ستاندرد آند بورز 500 لم تربح سوى 6 في المئة على مدار السنوات العشر، وهو ما يقل بفارق شاسع عن العائد المسجل في مجمل المؤشر، والذي يصل إلى 180 بالمئة.

وتظهر البيانات أن النمو الجامح الذي استمر لعقد من الزمن، أخفق بشكل كبير في دعم الأرباح، الأمر الذي بدد أحلام المستثمرين ودفعهم إلى التوقف عن ضخ أموالهم ومواصلة مطاردة أحلام هذه الصناعة.

كما تعرضت صناعة النفط الصخري إلى ضغوط كبيرة في السنوات الماضية بفعل حرب أسعار من منظمة أوبك بدأت في عام 2014، مما دفع أسعار الخام الأميركي في إحدى المراحل إلى ما دون الثلاثين دولارا للبرميل.

وتباطأ الإنتاج مؤقتا بفعل تلك المواجهة، لكنه تسارع مرة أخرى قرب نهاية العقد، بعد أن تمكنت الشركات من خفض التكاليف بدرجة كبيرة وأصبحت أكثر كفاءة.

لكن تلك الصناعة فقدت قوة الدفع ولم تعد قادرة على مواصلة طريق زيادة الإنتاج حتى في ظل أسعار أعلى، بسبب امتناع المستثمرين عن ضخ أموالهم نتيجة اليأس من ضيق هوامش الأرباح.

وفي الوقت الحالي، يتوقع محللون أن يبلغ متوسط سعر الخام الأميركي الخفيف نحو 58 دولارا للبرميل خلال العام الحالي، وهو ما يمثل تراجعا طفيفا عن المستويات المتداولة في الأسواق حاليا.

وحتى إذا ظلت أسعار النفط فوق حاجز 60 دولارا للبرميل خلال العام الحالي، فإن المحللين يقولون إنها لن تثير فورة جديدة في الإنتاج بسبب ضغوط العوائد المنخفضة.

وعلى الرغم من صعود أسعار الخام الأميركي وأسعار النفط العالمية بنسبة 26 بالمئة خلال العام الماضي، فإن مؤشر أسهم شركات الطاقة المدرجة على مؤشر ستاندرد آند بورز 500 لم يرتفع سوى بأقل من ثمانية بالمئة في عام 2019.

وتشير الآفاق المستقبلية إلى ضغوط جانبية متزايدة من المستهلكين بسبب الهواجس البيئية، التي تتزايد بشكل كبير، وتدفع جانبا من المستهلكين والمستثمرين إلى الابتعاد عن الشركات الملوثة للبيئة.

ولا يختلف الأمر في البلدان الأخرى المنتجة للنفط الصخري مثل كندا، التي تتصاعد فيها الانتقادات لمشاريع إنتاج النفط من الرمل الزيتي، والتي أدت إلى تجريف مساحات شاسعة من البلاد.

ويعتقد راؤول لابلانك، محلل الطاقة لدى آي.أتش.أس ماركت للأبحاث والاستشارات أن ظاهرة النمو السريع انتهت فعليا "بل إن إنتاج النفط من الصخر الزيتي ينخفض بسرعة من معظم الحقول، وهو ما يعني أنها تتطلب حفرا متواصلا ومكلفا للحفاظ على مستويات الإنتاج ثابتة".

وتقول السلطات التنظيمية لقطاع الطاقة في ولاية تكساس الأميركية حيث يقع حوض بيرميان العملاق للنفط الصخري، إن شهر نوفمبر الماضي شهد تقليص خطط وضع اللمسات الأخيرة لتهيئة حقل جديد بنسبة 16 بالمئة.

راؤول لابلانك

ظاهرة النمو السريع في إنتاج النفط الصخري انتهت فعليا

وتشير بيانات موقع لنكدان إن التوظيف في حوض بيرميان انخفض بشكل حاد في أواخر العام الماضي.

وأكد ارتيم أبراموف، رئيس أبحاث النفط الصخري في شركة ريستاد لاستشارات الطاقة أنه مع انحسار النظرة المستقبلية لآفاق النفط الصخري فإن منتجي النفط الوحيدين الذين يحافظون على معدلات نمو سنوية عند ما يقارب 40 بالمئة، هم شركتا اكسون موبيل وشيفرون وبعض الشركات الخاصة.

وأشارت مذكرة لمصرف مورغن ستانلي في أوائل ديسمبر الماضي إلى أن إنتاج شركات النفط الصخري المدرجة في أسواق المال لم يرتفع خلال الاثني عشر شهرا المنتهية في سبتمبر الماضي سوى بنحو 460 ألف برميل يوميا مقارنة بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في الفترة المماثلة السابقة.

وتؤكد جميع خلاصات البيانات أن الهامش الضئيل للأرباح وضغوط الهواجس البيئية لن يسمحا بضخ الاستثمارات التي تحتاجها صناعة النفط الصخري لمواصلة النمو، بل إنها قد لا تكفي للمحافظة على الإنتاج في مستوياته الحالية، حتى إذا ارتفعت الأسعار بشكل كبير.

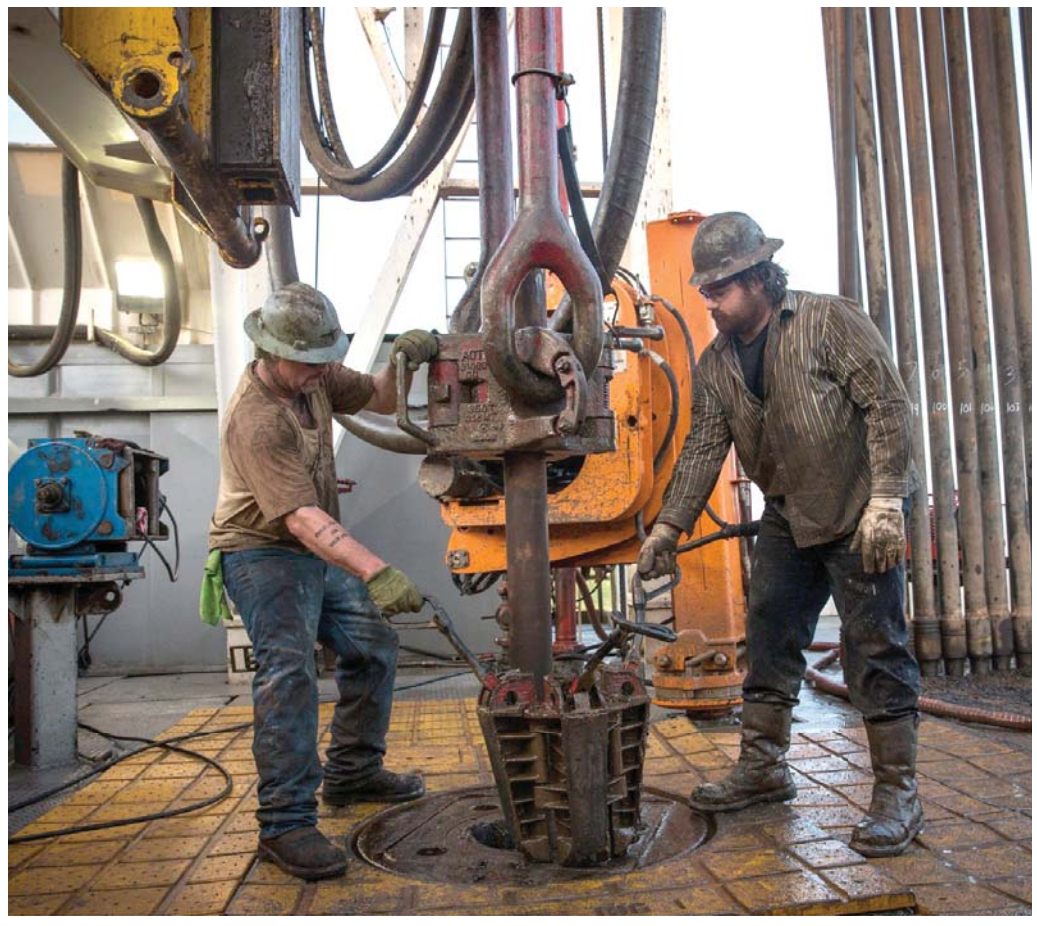

نشاط مكلف يمتص الأرباح

البنوك المغربية تدعم تمويل المشاريع والشركات الناشئة

يراهن المغرب على قطاع الشركات الناشئة والصغيرة ومتناهية الصغر في خطوة تهدف إلى احتضان الشباب أصحاب المشاريع وتنويع مصادر التمويل على قواعد مستدامة خصوصا في ظل تعطل محركات النمو التقليدية.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - استجاب قطاع البنوك لدعوة العاهل المغربي الملك محمد السادس، بتحديد نسبة 2 في المئة، من معدل الفائدة لصالح المستفيدين من البرنامج المندمج لدعم وتمويل الشركات الناشئة، الذي تم تقديمه، الاثنين، بالقصر الملكي، لتحديد الحد الأدنى من المعدل الذي سيتم تطبيقه في المغرب.

وسيمكن هذا التوجه من تحديد هذه المعدلات للمساهمة في النهوض بقطاع الأعمال، وخلق فرص الشغل، وإقامة، بشكل تدريجي، قطيعة على مستوى التصور والعقليات في علاقة بالقرض البنكي.

وذكر بيان مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب، أن القطاع البنكي سيكون مدعوما من خلال عدة تدابير وإجراءات من قبيل إرساء آلية غير محدودة لإعادة التمويل من طرف بنك المغرب، وتطبيق معدل تفضيلي من طرف المؤسسة نفسها في إطار هذا البرنامج أو أيضا الرفع من معدل الضمان.

ولمزيد تحفيز إطلاق المشاريع، أعطى العاهل المغربي تعليماته بأن يضع صندوق الحسن الثاني "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، نحو 6 مليارات درهم دون فائدة (حوالي 622 مليون دولار) ، موجهة خصوصا للجهات القروية، أي ربع المبلغ الإجمالي للصندوق، من أجل الحصول على معدلات جد تفضيلية لهذه الشريحة على مدى 3 سنوات.

وأحدث المغرب خلال السنوات الأخيرة إصلاحات كبيرة على قطاع الأعمال بإزالة العقبات أمام الشباب أصحاب المشاريع بهدف تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة بتسهيل الإجراءات أمامهم.

ويعتمد هذا الصندوق بشكل خاص، على نظام تحفيزي جديد ومندمج، قائم على آليات الضمان والتمويل ورأسمال استثماري ودعم تقني لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والشباب حاملي المشاريع والمقاولات الشابة المبتكرة والمقاولين الذاتيين، بالإضافة إلى مراجعة وتحسين الدعم الموجه للمقاولات المصدرة خصوصا باتجاه أفريقيا، كما جاء في الخطاب الملكي.

ودعا الملك محمد السادس في خطاب افتتاح البرلمان في أكتوبر الماضي، المصارف إضافة إلى الدعم والتمويل اللذين توفرهما للمقاولات الكبرى، إلى تعزيز دورها التنموي، وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض، والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.

كما أوصى العاهل المغربي، الحكومة والبنك المركزي، بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي وذلك على غرار التجارب الناجحة التي قامت بها عدة مؤسسات في مجال تمويل المشاريع، التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي.

وسبق لمحمد الكتاني، الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك ونائب رئيس "التجمع المهني للأبناك بالمغرب"، أن أكد أن القطاع البنكي معبأ من أجل دعم المقاولة، خاصة بعد خطاب الملك محمد السادس، الذي دعا البنوك إلى تمويل الشركات الصغيرة والشباب من حاملي المشاريع.

وقال والي بنك المغرب عبداللطيف الجواهري إن البنك المركزي اعتمد، في إطار التفعيل الشامل والكامل للتوجيهات الملكية الواردة في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية 2019، عددا من التدابير تهم وضع آلية لإعادة تمويل غير محدود من طرف بنك المغرب لجميع القروض البنكية الممنوحة للفئات التي تطرق إليها هذا الخطاب، سواء أكانت هذه القروض تشغيلية أو استثمارية.

ويرى خبراء أن هذه الخطوات تعكس خيارات الحكومة المغربية في دعم المبادرات الخاصة وإضفاء جاذبية على عالم الأعمال لخلق فرص عمل وتنويع مصادر التمويل.

رهان على الشركات الناشئة

الاقتصاد اللبناني الغريق يتمسك بقشة المصارف

الحكومة في سباق محموم لترتيب الفوضى المالية

دفع اشتداد الأزمة المالية، التي يعاني منها لبنان رئيس الحكومة حسان دياب إلى الاستنجاد بالقطاع المصرفي للإسراع في ترتيب الفوضى الاقتصادية، التي لم تعد تحت السيطرة، وهو ما يعكس مدى صعوبة الخروج من الورطة الراهنة في ظل المخاوف من اختفاء السيولة من السوق رغم تطمينات السلطات النقدية.

بيروت - طلب رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب من الحكومة والقطاع المصرفي إعداد خطة لاستعادة الحد الأدنى من الثقة فيما تواجه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في عقود.

وأكد دياب خلال اجتماع لمناقشة الوضع المالي والاقتصادي، الأربعاء، أن الانطباع الأول الذي حصل عليه من المصرف المركزي وجمعية المصارف أنه لا تزال هناك سبل للخروج من الأزمة.

وقال في كلمة له في افتتاح الورشة المالية – الاقتصادية إن "الصورة السوداوية التي نسمعها، وطبعا التي يسمعها الناس، هي صورة غير صحيحة، أو غير دقيقة".

وأكد أن هذا لا يعني أن الحلول سهلة، لكن الانطباعات الموجودة في البلد أدت إلى فقدان الثقة بالدولة ومصرف لبنان وكل القطاع المصرفي.

وورثت السلطات الجديدة، المدعومة من جماعة حزب الله المدرجة على لائحة الإرهاب الأميركية، اقتصادا تسوده الفوضى ويستشري فيه الفساد لأنه كان يخضع لنزوات بعض السياسيين ورجال الأعمال وإدارة فوضوية لموارد الدولة منذ ثلاثة عقود تقريبا.

وحذرت الأوساط الاقتصادية مرارا من دخول القطاعات التجارية الحيوية في دائرة الركود الإجباري مع استمرار الضبابية التي تكتنف نشاط المصارف مع تواصل الاحتجاجات، في ظل تحميل مصرف لبنان المركزي رئيس الوزراء السابق سعد الحريري المسؤولية عما يحدث حاليا بسبب استقالته نهاية 2017.

حسان دياب

لدي انطباع بأنه لا تزال هناك سبل للخروج من الأزمة

ويتعين على الحكومة الجديدة البت في سبل التعامل مع استحقاقات السندات السيادية التي تلوح في الأفق بما في ذلك سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار تستحق في مارس والتي وصفها وزير المالية بأنها "كرة نار".

وقال دياب "لقد طلبت إعداد خطة، بالتعاون بين الحكومة والبنك المركزي وجمعية المصارف، بهدف استعادة الحدّ الأدنى من الثقة التي هي حجر الزاوية في معالجة الأزمة".

وأوضح أن "الأرقام التي اطلعت عليها هي أرقام أستطيع القول عنها إنها تسمح بهامش واسع من المعالجات الجدية والتي تساعد على تبريد حرارة الأزمة، تمهيدا لإطفائها".

ومنذ أشهر، يواجه لبنان شحا في السيولة مع ارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية وفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الدولار.

وتضاعفت نسبة التضخم بين شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين، وفق تقرير بنك بلوم للاستثمار، بالتزامن مع خسارة الليرة اللبنانية نحو ثلث قيمتها أمام الدولار في السوق الموازية.

وكدليل على صعوبة الوضع، قدرت مؤسسة الدولة للمعلومات للأبحاث والإحصاءات أن عدد اللبنانيين الذين غادروا البلاد نهائيا بنهاية العام الماضي اقترب من حاجز الـ62 ألف مواطن مقارنة مع 41.7 ألفا قبل عام.

ودأبت دول الخليج على تمويل اقتصاد لبنان الهش منذ فترة طويلة، غير أنها عازفة الآن، في ما يبدو، عن مد يد العون للمساعدة في التخفيف من حدة أسوأ أزمة مالية تواجه بيروت منذ العشرات من السنين وذلك لانزعاجها من تزايد نفوذ حزب الله.

وحتى الآن، لم تعلق أي من دول المنطقة المتحالفة مع الولايات المتحدة رسميا على الحكومة اللبنانية الجديدة التي تشكلت بعد خلافات دامت أسابيع، كما أنها لم توجه دعوات علنية إلى دياب لزيارتها.